العلة عند المحدثين

أشـــرف محمـــد حمـــاد علي حمـــاد (*)

مقدمة:

الحمد لله _تعالى_ على جزيل فضله، وعظيم إحسانه، وصلاة ربي وسلامه على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

وبعد،

فإن علم علل الحديث من أدق العلوم وأجلها وأعظمها على الإطلاق؛ إذ يتبين به صحيح الحديث عن رسول الله -ﷺ- من الدخيل عليه، والمنسوب إليه، وهو أخص شيء في علم العلل وأعلاه؛ لهذا أولاه علماء الحديث عناية خاصة؛ نصيحة للأمة، وبراءة للذمة، لذلك اتفقت كلمة العلماء الثقات على أهميته.

قال ابن رجب: "وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة، فإنما يذكرون علل الحديث؛ نصيحة للدين وحفظًا لسنة النبي -ﷺ- وصيانة لها، وتمييزاً مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعناً في غير الأحاديث المعللة، بل تقوي بذلك الأحاديث السليمة عندهم لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات، فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله - ﷺ - حقًا وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البهرج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دلس به".(١) ، ولا يقوم به إلا من رزقه الله فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون"(٢)

قال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: « لولا الجهابذة لكثرت السّتّوقة والزّيوف(٣) في رواية الشريعة، فمتى أحببت فهلمّ ما سمعت حتى أعزل لك منه نقد بيت المال، أما تحفظ قول شريح: إنّ للأثر جهابذة كجهابذة الورق. »(٤)

(*) هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [أَحَادِيثُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي كِتَابِ الْعِلَلِ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ت:٣٢٧هـ) " دراسة حديثية "]، وتحت إشراف: أ.د. إسماعيل محمد فهمي – كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.د. جمال محمد إسماعيل أستاذ الحديث وعلومه وعميد كلية أصول الدين الأسبق، وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين بجامعة الأزهر& أ.د. عطية أبو زيد الكشكي (رحمه الله)- كلية الآداب – جامعة سوهاج.

(١) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ،(٤١٤/١)، تحقيق: د: صبحي السامرائي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

(٢) نزهة النظر، ص ١١٣.

(٣) السّتّوقة: بضم السين وفتحها، وضم التاء المشددة، أعجمي معرّب، والزّيوف: جمع زائف، وهما وصفان يطلقان على النقود الرديئة.(ينظر: الزاهر، ابن الأنباري:٧٥/٢، تهذيب اللغة:٣٠٤/٨، المحكم،ابن سيدة:٩٣/٩

(٤) دلائل النبوة، البيهقي،٣١/١

وقال ابن حجر:" وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غائصًا، واطلاعًا حاويا، وإدراكًا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم."[1] فجاءت هذه الدراسة الموسومة بـــ:" **العلة عند المحدثين**".

أهداف البحث:

أولًا: إظهار جهود المحدثين في بيان مفهوم العلة.

ثانيًا: بيان وسائل الكشف عن العلة

ثالثًا: خدمة الحديث النبوي، ورفْدُ المكتبة الإسلامية بإضاءة بحثية هادفة.

رابعًا: بيان أقسامُ العلة وأنواعُها.

منهج البحث: قد اتبعت في دراستي في هذا البحث المنهج الاستقرائي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وقائمة مصادر ومراجع على النحو الآتي:

- **المقدمة:** وفيها أهمية الموضوع، ومنهج الدراسة، وخطة البحث.
- **المبحث الأول:** تعريف العلة لغةً واصطلاحًا.
- **المبحث الثاني:** وسائل الكشف عن العلة.
- **المبحث الثالث:** أقسامُ العلة وأنواعُها.
- **المبحث الرابع:** مكانة علم العلل بين علوم الحديث، وأبرز من تكلّم فيه.
- **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول
تعريف العلة لغةً واصطلاحًا:

يستعمل المحدثون لفظة "العلة" واشتقاقاتها عدة استعمالات، فيقولون: "علة الحديث كذا"، و"هذا حديث مُعلّ"، و"مُعلل"، و"معلول"، و "مُعتل" و"هذا تعليل"، و"إعلال"، و"أعلّه فلان بكذا"، و "علله بكذا" و" علّه بكذا"[2] ؛ وكلها وردت لدى النقاد.

أولاً: العلة في اللغة:

تأتي العلة- بكسر العين- في اللغة على عدة معان، منها:

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ،(٧١١/٢)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط١، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٢) العلة وأجناسها عند المحدثين، مصطفى باحو، ص١٠، دار الضياء.

الأول: بمعنى "المرض": يقال قَدِ اعْتَلَّ العَلِيلُ عِلَّةً صَعْبَةً، والعِلَّة المَرَضُ. عَلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أَي مَرِض، فَهُوَ عَلِيلٌ، وأَعَلَّه اللهُ، وَلَا أَعَلَّك اللهُ أَي لَا أَصابك بِعِلَّة."(١)
الثاني: بمعنى" الشَّرْبة الثانية ": العَلُّ والعَلَلُ: الشَّرْبةُ الثَّانِيَةُ، وَقِيلَ: الشُّرْب بَعْدَ الشُّرْبِ تِباعاً، يُقَالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. (٢)
الثالث: بمعنى" حدَثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه، أو بمعنى "عائق" يعوقه" فتطلق العلة هنا على حديث يشغل صاحبه عن وجهه او حاجته، أو على عائق يعوقه عن القيام بعمل أو فعل، كأن تلك العلة صارت شُغلًا ثانيًا منعه عن شُغله الأوّل"(٣) ، يُقال: فلان علّل فلانًا بالطعام"، " وحديث فلان علّل فلانًا؛ إذا شغله بهما، ويُقال:" فلان تعلّل بشيء"؛ إذا تلّهى به"(٤)
قال الخطابي:" العُلالة مأخوذة من العلّ، وهو الشرب الثاني بعد الأول، ومنه سميت المرأة علة؛ وذلك لأنها تعُلّ بعد صاحبتها، أيّ ينتقل الزوج إليها بعد الأخرى"(٥)
الرابع: بمعنى "السبب": يّقال: هذا علة لهذا"؛ أيّ: سبب له، و"هذه علته"؛ أيّ سببه"(٦)

ومن خلال سبر معنى العلة عند أهل اللغة، "يتضح أن أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدثين هو: المرض وهو الأشبه باستعمالاتهم؛ وذلك لأن الحديث الذي ظاهره الصحة إذا أكتشف الناقد فيه علة قادحة فان ذلك يمنع من الحكم بصحته"(٧) ووجه المناسبة أن العلة إذا طرأت على الحديث ظاهر الصحة أعلته، ونزلت به من الصحة إلى الضعف، فلم يعُد صالحًا للعمل به.

ولكن البعض لم يرتض تسمية الحديث المعلل: معلولًا من جهة اللغة، فقد قال الإمام النووي عن لفظ معلول "هو لحن"(٨) وتبعه في ذلك الإمام السيوطي رحمه

(١) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة(علّ) ،١٣/٤، مادة(مرض)، ٣١١/٥، لسان العرب، ٤٧١/١١
(٢) المصدر السابق، مادة(علّ) ،١٣/٤، مادة(مرض)، ٣١١/٥، لسان العرب، ٤٧١/١١
(٣) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة(علّ) ،٤/ :١٥١٢، مادة(مرض)، القاموس المحيط، للفيروزأبادي، مادة "عل"ص١٠٣٥، ٣١١/٥، لسان العرب، ابن منظور، ٤٧١/١١، تاج العروس، الزبيدي، ٣٢/٨، ط: وزارة الاعلام بالكويت، د:ت.
(٤) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة(علّ) ،٤/ :١٥١٢، مختار الصحاح، الرازي، ١٨٩/٨، لسان العرب، ٤٧١/١١
(٥) غريب الحديث، الخطابي، ٧٥/١، ت:عبدالكريم إبراهيم الغرباوي،ط٢، جامعة أم القرى.
(٦) معجم مقاييس اللغة، مادة(علّ) ،٤/ :١٥١٢، لسان العرب، ٤٧١/١١
(٧) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل،١٢/١، العلة وأجناسها، مصطفى باحو،١٣/١، المكتبة الإسلامية،ط١٥،٢٠١م.
(٨) تقريب النووي مع تدريب الراوي، النووي، ٢٩٤/١

الله[1] ، وقال ابن سيدة:" والمتكلمون يستعملون لَفْظَة المَعْلول فِي هَذَا كثيرا، وبِالْجُمْلَةِ فلست مِنْهَا على ثِقَة وَلَا ثَلَج، لِأَن الْمَعْرُوف إِنَّمَا هُوَ أعلَه الله، فَهُوَ مُعَلّ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يكون على مَا ذهب إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ، من قَوْلهم مَجْنُون ومسلول، من إنه جَاءَ على جَنَنتُه وسَلَلْته، وَإِن لم يستعملا فِي الْكَلَام، اسْتغنى عَنْهُمَا بأفْعلْت، قَالَ: " وَذَا قَالُوا: جُنَّ وسُلَّ، فَإِنَّمَا يَقُولُونَ: جُعل فِيهِ الْجُنُون والسِّلّ، كَمَا قَالُوا: حُزِنَ وفُسِل ".[2] ".[2]

وقال صاحب درة الغواص:" فَأَما الْمَفْعُول من الْعلَّة فَهُوَ معل، وَقد أعله الله تَعَالَى. "[3]

قال ابن الصلاح:" والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة"[4] ، وقال الإمام العراقي :" والأحسن في تسميته المُعلّ"[5] ،

ومن العلماء من أجاز استعمال اللفظ، قال الجوهري:" وعُل الشيءُ، فهو معلول"[6] معلول"[6]

وقال الفيومي:" عُلَّ الْإِنْسَانُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مَرِضَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَبْنِيهِ لِلْفَاعِلِ مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَيَكُونُ الْمُتَعَدِّي مِنْ بَابِ قَتَلَ فَهُوَ عَلِيلٌ وَالْعِلَّةُ الْمَرَضُ الشَّاغِلُ وَالْجَمْعُ عِلَلٌ مِثْلُ سِدْرَةٍ وَسِدَرٍ وَأَعَلَّهُ اللَّهُ فَهُوَ مَعْلُولٌ قِيلَ مِنْ النَّوَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ مِنْ تَدَاخُلِ اللُّغَتَيْنِ وَالْأَصْلُ أَعَلَّهُ اللَّهُ فَعُلَّ فَهُوَ مَعْلُولٌ أَوْ مِنْ عَلَّهُ فَيَكُونُ عَلَى الْقِيَاسِ وَجَاءَ مُعَلٌّ عَلَى الْقِيَاسِ لَكِنَّهُ قَلِيلُ الِاسْتِعْمَالِ." [7]

وقال ابن القُوطية[8] :" (عُلَّ) الإنسانُ عِلَّة مَرِضَ والشيءُ أصابته العلَّة، فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى؛ لوقوعه في عبارات أهل الفن، مع ثبوته لغَة، ومن حفظ حُجة على من لم يحفظ، قال ابن هشام في شرحه على بانت سعاد

(١) تدريب الراوي، السيوطي، ٢٩٤/١

(٢) المحكم المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، باب: العين واللام، ٩٥/١، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، ١٩٩/١، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ

(٤) علوم الحديث، ص٨١

(٥) التقييد والإيضاح، العراقي، ص١١٧

(٦) الصحاح، الجوهري، مادة: (علل) ١٧٧٤/٥

(٧) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، مادة"علل"٤٢٦/٢، المكتبة العلمية – بيروت.

(٨) هو محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن القوطية، كان إمامًا في العربية، له كتاب "الأفعال" لم يؤلف مثله.(بغية المتلمس في تاريخ أهل الأندلس، الضبي،ص١١٢)

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت* كأنها منهل بالراح معلول."** [١]

وقال العكبري: كل أمر يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه، فهو علة لذلك الأمر، والأمر معلول له"[٢]

وقال الزركشي: والصواب أنه يجوز أن يقال: علّه فهو معلول من العلة والاعتلال، إلا أنه قليل"[٣]

ولعل أقدّم من استعمل لفظ "معلول" بمعنى مريض هو الإمام الشافعي رحمه الله فقد ورد في الأم تحت باب: [جِمَاعُ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْهُونًا وَمَا لَا يَجُوزُ]قوله:" الرَّهْنُ الْمَقْبُوضُ مِمَّنْ يَجُوزُ رَهْنُهُ، وَمَنْ يَجُوزُ ارْتِهَانُهُ، ثَلَاثُ أَصْنَافٍ صَحِيحٌ وَآخَرُ مَعْلُولٌ وَآخَرُ فَاسِدٌ. [٤] ، وهذا النص يُعطي للقارىء إشارة واضحة على استخدام العلماء للفظ، "ويرد على كل من أنكره لغَة، فاللفظة قليلة الاستعمال، صحيحة لغَة، لا مرذولة"[٥]

ولعل الراجح في هذه المسألة أن لفظ:" معلول": موافق للغة ومنسجم مع قواعدها إذ كان منشقًا من "علة" بمعنى سقاه الشربة الثانية، وهو معنى "معلول" في الشاهد الذي ذكره ابن القوطية، وليس كما أراده شاهدًا للعلة بمعنى المرض، لأن "معلول" في البيت مرتبط بمنهل، والمنهل هو المورود في المرة الأولى، ولما كانت من معاني (علّ) في أصل اللغة الشربة الثانية، كما ذكره ابن فارس في معنى المادة، فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، لا في اللغة ولا في الاصطلاح، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة"[٦] ، وإن كانت قليلة الاستعمال عندهم.

كذلك تعرض العلماء إلى لفظ" المُعلل" وأنكره السيوطي فقال:" هو من التسلية والسلوى، وليس هذا بمستعمل في كلامهم"[٧] فقال العراقي:" والأحسن أن يُقال فيه (مُعل) بلام واحدة لا مُعلل فإن الذي بلامين يستعمله أهل اللغة بمعنى: ألهاه بالشيء، وشغله به، من تعليل الصبي بالطعام وأما بلام واحدة فهو الأكثر في كلام أهل اللغة وفي عبارة أهل الحديث أيضا؛ لأن أكثر عبارات أهل الحديث في

(١) ديوان كعب بن زهير،ص٦١، والبيت من بحر البسيط، حققه وشرحه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٧م، الأفعال، ابن القوطية، ص١٨٧

(٢) كتاب الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، ٥٩٩/١، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ت: عدنان درويش - محمد المصري

(٣) النكت على ابن الصلاح، الزركشي، ٢٠٥/٢

(٤) الأم، الشافعي، ١٦٠/٣، دار المعرفة – بيروت، د:ت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م

(٥) قواعد العلل؛ وقرائن الترجيح، عادل الزرقي، ص٩، دار المحدث، المملكة العربية العربية السعودية، ١٤٢٥هـ.

(٦) خطوات دراسة الحديث المعل، علي بن مصلح الزبيدي،ص٢٩٤، بحث منشور بمجلة والدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، د:ت، القاهرة.

(٧) تدريب الراوي، السيوطي، ٢٥١/١

الفعل أن يقولوا أعله فلان بكذا وقياسه مُعلٌّ"[١] من الفعل الثلاثي المزيد، "وأيًّا كان الأمر من حيث اللغة، فإن بعض المحدثين درجوا على التعبير بالمعلول، ووقع في كلام البخاري[٢]، وأبي داود السجستاني[٣]، والترمذي[٤]، وابن حبان[٥]، والحاكم[٦]، ابن عبدالبر[٧]، والخليلي[٨]، وغيرهم من المحدثين، والأصوليين في في باب القياس، والمتكلمين"[٩]، ويُجاب أيضًا أن هذه المصطلحات اصطلحوا عليها وأدرجوها في تعليلاتهم، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ثانيًا: العلة في الاصطلاح عند المحدثين:

المعنى الأول" المعنى العام للعلة": ويشمل كل ضعف جاء في الحديث، وكل خطا وقع من الراوي في الحديث كله أو جزئه. وبعبارة أخرى «كلُّ ما أثَّر - ولو لم يقدح - في الحديث سنداً أو متناً، لفظاً أو معنىً، ظهر أم خفي»[١٠]

فيدخل في ذلك كل أنواع الضعف الظاهر والخفي، وكل أخطاء الرواة القادحة في صحة الحديث، وعلى هذا الإطلاق جرى صنيع الأئمة المتقدمين في إيرادهم الأحاديث في كتب "العلل"، وعليه جرى العمل في إطلاقهم لفظة "العلة" وحكمهم بها.

والأحاديث التي أعلّوها مما كان سبب الضعف فيه ظاهرًا، أو خطأ الراوي فيه غير قادح في صحة الحديث كله كثيرة لا تخفى"[١١].

قال الإمام الحاكم بعد أن ذكر عشرة أنواع من العلل وهي تشمل مفهوم العلة بمعناها العام والخاص، ثم قال بعدها:" فَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَلَ الْحَدِيثِ عَلَى عَشْرَةِ أَجْنَاسٍ، وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْتُهَا مِثَالًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَعْلُولَةٍ لِيَهْتَدِيَ إِلَيْهَا الْمُتَبَحِّرُ فِي هَذَا الْعِلْمِ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِ هَذِهِ الْعُلُومِ"

---

(١) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، ١١٧/١، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

(٢) العلل الكبير، الترمذي، ٢٠٦/١،ح:٣٦٥

(٣) رسالة أبوداود لأهل مكة، أبود اود،ص٣٤

(٤) سنن الترمذي،١٦٣/١، ح:١٦٤

(٥) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، ٤٠٨/٣، ح:١١٢٥

(٦) معرفة علوم الحديث، الحاكم،ص٥٩

(٧) التمهيد، ابن عبدالبر، ٣٢٢/١٦

(٨) الإرشاد، الخليلي،٣٢٢/١

(٩) معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب الحسني، ١٨٢/١، دار الميمان للنشر والتوزيع، د:ت.

(١٠) قواعد العلل وقرائن الترجيح، ص٢٧

(١١) مقدمة تحقيق العلل، لابن أبي حاتم،٥١/١، قواعد العلل وقرائن الترجيح، د.عادل عبدالشكور الزرقي، ص١١، الجمعية العلمية السعودية للنشر، ١٤٣٢هـ.

قال العراقي:" لما تقدم أن العلة تكون غامضة خفية في الحديث، ذكر أنهم يُعلون أيضًا بأمر ليست خفية كالإرسال، وفسق الراوي، وضعفه، وبما لا يقدح أيضًا... وقد يعلون الحديث بأنواع الجرح من الكذب والغفلة وسوء الحفظ وفسق الراوي وذلك موجود في كتب العلل"(١)

وجاء إطلاق العلة بمعنى النسخ وترك العمل بالحديث في كلام الترمذي، وأبن أبي حاتم في مواضع معدودة، وعدّه بعضهم استعمالًا أصوليًّا"(٢) ثم قال:" لَعَلَّ التِّرْمِذِيّ يُرِيد أَنه عِلَّة فِي الْعَمَل بِالْحَدِيثِ لَا أَنه عِلَّة فِي صِحَّته لاشتمال الصَّحِيح على أَحَادِيث مَنْسُوخَة وَلَا يَنْبَغِي أَن يجْرِي مثل ذَلِك فِي التَّخْصِيص". (٣)

قال ابن الصلاح:" ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ اسْمُ الْعِلَّةِ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ بَاقِي الْأَسْبَابِ الْقَادِحَةِ فِي الْحَدِيثِ الْمُخْرِجَةِ لَهُ مِنْ حَالِ الصِّحَّةِ إِلَى حَالِ الضَّعْفِ، الْمَانِعَةِ مِنَ الْعَمَلِ بِهِ عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى لَفْظِ الْعِلَّةِ فِي الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ تَجِدُ فِي كُتُبِ عِلَلِ الْحَدِيثِ الْكَثِيرَ مِنَ الْجَرْحِ بِالْكَذِبِ، وَالْغَفْلَةِ، وَسُوءِ الْحِفْظِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْجَرْحِ، وَسَمَّى التِّرْمِذِيُّ النَّسْخَ عِلَّةً مِنْ عِلَلِ الْحَدِيثِ." (٤)

فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، والمُطّلع على تطبيقات المتقدمين من الحفاظ النقاد يرى صنيعهم هذا، ويجد أمثلة كثيرة على ما ذكره ابن الصلاح في المعنى العام للعلة.

ووجّه الحافظ ابن حجر ما ذكره ابن الصلاح من صنيع الأئمة في إطلاقهم العلة على هذا بأنّه خاص بلفظ "العلة" دون "المعلول" حيث قال:" وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم: أنّ اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولا اصطلاحا؛ إذ المعلول ما علته قادحة خفية، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة، خفية أو واضحة." (٥)

ولا يخفى أنّ في كلام ابن حجر حمل لصنيع المتقدمين على الاصطلاح الذي استقر متأخرًا، ولا دليل على التفرقة بين اللفظين عندهم، بل إن صنيعهم في كثرة حُكمهم بالعلة على الأحاديث ظاهرة الضعف، وإدخالهم إيّاها في الكتب الخاصة بالعلل دليل على عدم التفرقة، لاسيما وأنّ استعمالهم للفظ "المعلول" قليل لا يكفي لاستخراج هذه النتيجة، مع كثرة العلل الخفية التي تكلموا فيها في ثنايا كتبهم.

ووجّه بعض العلماء إدخال الأئمّة القوادح الظاهرة في كتب "العلل": بأنّ ذلك لورودها في أحاديث الثقات، كرواية مالك عن عبدالكريم بن أبي المخارق، ورواية

(١) ألفية الحديث، الحافظ العراقي، ١٠٨/١، ت:أحمد محمد شاكر، ط١، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
(٢) النكت للزركشي، ٢١٥/٢، ردّ الحديث من جهة المتن، د.معتز الخطيب، ص٨٣، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط١، بيروت،٢٠١١م.
(٣) النكت للزركشي، ٢١٥/٢
(٤) المقدمة، ابن الصلاح،ص٩٣
(٥) النكت،٧٧١/٢

الشافعي عن ابن أبي يحيى، قال:" فرواية هؤلاء الأئمة الجهابذة عن هؤلاء الضعفاء توقع كثيرين في العلة اعتمادا على تثبت هؤلاء الأئمة، ومكانة الزهري ومالك والشافعي تخفي أمر هؤلاء المتروكين والضعفاء." (١)

وعلل الإمام السخاوي تعليل وجود أحاديث الضعفاء في كتب العلل فقال:"وَلَكِنَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلَّذِي قَبْلَهُ قَلِيلٌ، عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنَّ التَّعْلِيلَ بِذَلِكَ مِنَ الْخَفِيِّ; لِخَفَاءِ وُجُودِ طَرِيقٍ آخَرَ يَنْجَبِرُ بِهَا مَا فِي هَذَا مِنْ ضَعْفٍ، فَكَأَنَّ الْمُعَلِّلَ أَشَارَ إِلَى تَفَرُّدِهِ." (٢)

فالمتقدمين لم يذكروا هذه الأحاديث في كتب "العلل" لمجرد وجود الضعف الظاهر فيها، وإنما لوجود قرائن خفية قوّت عندهم نكارة الحديث وخطأ راويه؛ وذلك أنّه لا يلزم من وجود راوٍ ضعيفٍ في الإسناد أن يكون الحديث خطأ، فالجزم بخطئه لا يكون إلّا بقرائن إضافية تحتاج إلى بحث وجمع، كالمُخالفة والتفرّد بأصلٍ، ونحو ذلك(٣)

المعنى الثاني"المعنى الخاص للعلة": سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث، وهذا المعنى هو مراد من تكلم عن أهمية علم العلل ودقته، وقلة من برز فيه، وهو الذي ذكروه في كتب المصطلح، وقد أشار إليه الحاكم بقوله:"وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ، يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثِّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُولًا، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ"(٤)

وعرفه ابن الصلاح فقال:" هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابٍ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ؛ فالحديث المعلل: هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي اطُّلِعَ فِيهِ عَلَى عِلَّةٍ تَقْدَحُ فِي صِحَّتِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَهُ السَّلَامَةُ مِنْهَا." (٥) وقال ابن حجر:" هوَ حديثٌ ظاهرُهُ السلامةُ اطُّلِعَ فيهِ بعدَ بعدَ التفتيشِ على قادحٍ "(٦) وهذا التعريف جامع للحديث الذي وقعت فيه علة

---

(١) شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

(٢) فتح المغيث،٢٨٧/١

(٣) الحديث المعلول قواعد وضوابط،(١٢:١٠)

(٤) معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) ،١١٢/١، ت:السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

(٥) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) ،٩٠/١، ت: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

(٦) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ) ،٢٦٣/١، عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، دار

قادحة، سواء كانت في السند أو المتن، وشرطه الخفاء والغموض، والقدح في الحديث، وهذا ما استقر عند المتأخرين [١] والعلة بهذا المعنى لها صور كثيرة، فربما تكون إختلافًا في إسناد حديث كوصله وإرساله، أو رفعه ووقفه، أو شذوذه وغرابته، أو دخول إسناد حديث في حديث، أو إختلاف متن كالإدراج فيه، أو روايته بالمعنى أو اختصاره، ونحو ذلك.

«والشأن أن يتوافق تعريف العلة مع التطبيق العملي الذي قام به الأئمة النقاد زمن التدوين، الذين كثر كلامهم على نقد الأحاديث، والكلام عليها، وتعليلها، فإذا لم يكن تعريف العلة عند من جاء بعدهم موافقًا لصنيعهم، فُهم مرادهم على غير ما أرادوا، وربما استدرك عليهم، أو تعقبهم غيرهم، وغالب الألفاظ الاصطلاحية التي استخدمها الأئمة النقاد وضمنوها مواقفهم من الأحاديث قُبولًا وردًا يغلُب عليها المعنى اللغوي؛ لأنهم سبقوا زمن التدقيق في التعريفات عند المتأخرين، التي اتفقوا على أن تكون جامعة مانعة، والعلة كانت كذلك مُراعى فيها معناها اللُغوي الأصلي قبل أن تقصُر على بعض معانيها.» [٢]

المبحث الثاني:
وسائل الكشف عن العلة

قال ابن الصلاح :« ويُستعان على إدراكها بتفرُّد الراوي، وبُمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك، تُنبِّه العارف بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول، أو وقفٍ في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وَهْم واهمٍ بغير ذلك، بحيثُ يغلبُ على ظنِّه ذلك، فيحكم به أو يتردَّد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانعٌ من الحكم بصحة ما وُجِد ذلك فيه.» [٣]

الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ٥٠١/١، ت: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م

(١) يُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ٧١٠/٢، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، وفتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ،٢٧٩/١، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، والنكت الوفية،٥٠١/١،و شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ) ،٢٧٤/١، ت:عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.

(٢) التخريج وأثره في كشف العلة دراسة نظرية وتطبيقية، متعب بن خلف بن متعب،ص٣٣٢، بحث منشور ،جامعة الطائف.

(٣) معرفة علوم الحديث، ١٨٧/١

وقد أشار الحافظ إلى هذه الخطوات، فقال:« وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ»[1] وقال ابن حجر: «مدار التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف»[2]

المبحث الثالث

أقسامُ العلة وأنواعُها:

تنقسم العلة بعدّة اعتبارات؛ بالنظر إلى مكان وقوعها، وظهورها أو خفائها، وتفاوت تأثيرها.

فتنقسم باعتبار مكان وقوعها إلى: علة في الإسناد، وعلة في المتن.

فمن أنواع علل الأسانيد رفع الموقوف، ووصل المرسل، وزيادة راو أو نقصه، والتدليس، ونحو ذلك، ووقوع العلة في الإسناد أكثر من وقوعها في المتن

ومن أنواع علل المتون: نكارة المتن وشذوذه، والمخالفة بتغيير المعنى، والاختصار المُخلّ، وغيرها.

وهناك أنواع مشتركة تقع في الإسناد والمتن: كالإدراج، والقلب، والتصحيف، والاضطراب، وغير ذلك.

وتنقسم باعتبار الظهور والخفاء إلى : علة ظاهرة، وعلة خفية.

فمن أنواع العلل الظاهرة: الانقطاعات الجليّة، كالمرسل، والمعلق، والمنقطع، والطعون الموجهة إلى الرواة المُنزلة لهم عن درجة الاحتجاج، كالطعن في العدالة بالكذب، والفسق، والطعن في الضبط بسوء الحفظ، وكثرة الخطأ والمخالفة، ونحو ذلك.

وأنواع العلل الخفية متعددة ترجع إلى أوهام الثقات التي تقع في الأسانيد والمتون، وإلى الإسقاط الخفيّ في الإسناد، ونحو ذلك.

وتنقسم باعتبار التأثير إلى: علة قادحة في صحة الحديث كله، أو بعضه، وهو مبني أيضًا على عمل المتقدمين.

فمن أنواع العلل القادحة قدحًا كليًا: النكارة، والمخالفة بتغيير المعنى، ووصل المرسل، ورفع الموقوف، أو سلوك الجادة، دخول متن حديث بآخر، وغيرها.

ومن أنواع العلل القادحة قدحًا جزئيًا: التصحيف في اسم راوٍ ثقةٍ، والإبدال بين ثقتين، ونحو ذلك مما يُحكم بخطأ الطريق الذي فيه العلة ولا أثر له في صحة المتن. [3]

قال ابن حجر: إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح وإذا قدحت، فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن. وكذا القول في المتن سواء.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي، ٢٩٥/٢

(٢) النكت، ابن حجر، ٧١١/٢

(٣) النكت، ابن حجر،٧٤٦/٢، قواعد العلل، ص٢٥، العلل وأجناسها، مصطفى باحو، ص٢٤٣

فالأقسام على هذا ستة:

١- ما وقعت العلة في الإسناد ولم تقدح مطلقا.
٢- ما وقعت العلة فيه في الإسناد، وتقدح فيه دون المتن.
٣- ما وقعت العلة في المتن دون الإسناد ولا تقدح فيهما.
٤- ما وقعت العلة في الإسناد، وقدحت فيه، وفي المتن.
٥- ما وقعت العلة في المتن، واستلزمت القدح في الإسناد.[١]

ثم ذكر ابن حجر القسم السادس بقوله: وكذا القول في المتن سواء، فيكون مراده هو: ما وقعت العلة في المتن، ولا يستلزم منها القدح في الإسناد.

أنواعُ العلل: يُعد الإمام أبو عبدالله الحاكم أول من توسع في عدّ العلل وأجناسها، حيث ذكر عشرة أنواع للعلل الخفية في كتابه "معرفة علوم الحديث"، وهي تعود إلى الأنواع الآتية: رفع الموقوف، ووصل المرسل، وإبدال صحابيّ بآخر، والتصحيف في الأسماء، ونقص راوٍ من الإسناد، والخطأ في صيغ الأداء، والخطأ في تسمية الرّاوي المُبهم، والتدّليس، والقلب في الإسناد النّاتج عن سلوك الجادة"[٢]

قال الحاكم بعد أن ذكر هذه الأنواع: "فَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَلَ الْحَدِيثِ عَلَى عَشْرَةِ أَجْنَاسٍ، وَبَقِيَتْ أَجْنَاسٌ لَمْ نَذْكُرْهَا، وَإِنَّمَا جَعَلْتُهَا مِثَالًا لِأَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مَعْلُولَةٍ؛ لِيَهْتَدِيَ إِلَيْهَا الْمُتَبَحِّرُ فِي هَذَا الْعِلْمِ، فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْعُلُومِ"[٣]

وقد زاد صاحب كتاب "العلل وأجناسها" عدة أنواع على ما ذكره الحاكم، منها: إدراج الإسناد والمتن، وزيادة راوٍ في الإسناد، والتفرد الدالّ على النكارة والشذوذ، وقلب الإسناد والمتن، والتصحيف في الإسناد والمتن، وتغيير معنى المتن بالاختصار وغيره، والاضطراب"[٤]

وهناك أمر ينبغي التنبيه عليه، وهو أن بعض أنواع علوم الحديث التي فصلت في كتب المصطلح وأُفردت بنوع خاص هي في الحقيقة من أنواع العلل وليست قسيمة لها، كالمضطرب، والمدرج، والمحرف، والمنكر، وذلك لعدة أمور:

١- أن الأئمة الذين ألفوا في العلل، قد ذكروا أحاديث فيها أكثر مما تقدم ذكره من الأنواع، ولم يخرجوها من وصف العلة.
٢- أن هذه الأنواع إنما عرفت بالنظر إلى رواية المخالف، وهذا داخل في علم العلل، حيث أنه يقدم على جمع الروايات، والنظر في اختلاف الرواه، ومن ثم الحكم.
٣- أنّ إفراد جزء منها بالتأليف، لا يعني أنه مستقل عن بقية أجزائه، فإفراد علماء الحديث بعض صور العلل وأنواعها بالتأليف لا يفهم منه أنه علم مستقل يذكر

(١) النكت، ابن حجر،(٧٤٦/٢: ٧٤٩) .
(٢) معرفة علوم الحديث، (ص١١٣: ١٨٨)، العلل وأجناسها، مصطفى باحو، (ص٢٧٣: ٢٨٧)
(٣) معرفة علوم الحديث، ص١١٨
(٤) العلل وأجناسها، مصطفى باحو، (ص٢٨٨: ص ٤٥٢) .

بجانب نوع العلل قسيمًا له في كتب المصطلح، ولعل إفرادهم هذه الأنواع من باب جمع النظائر والمتشابهه إلى ما يماثلها ولا شك أن جمع ما تفرّق من علوم الأوائل وترتيبه وتنظيمه وتقسيمه من سمات المنهج العلمي في العصور المتأخرة- كما هو معلوم- في مختلف العلوم"[١]

هذه بعض أنواع العلل التي تقع في الأحاديث، وشيء من صورها.

المبحث الرابع

مكانة علم العلل بين علوم الحديث، وأبرز من تكلَّم فيه:

حَظِي علم العلل بمكانة كبيرة عند المحدثين النقاد، وتتابعت عباراتهم في الإعلاء من شأن علم علل الحديث، وبيان عمقه وصعوبة الخوض في غماره إلا لأهل التخصص الدقيق ممن اصطفاهم الله عزوجل من قوة الضبط والحفظ والإتقان، والرواية والاطلاع، والمعرفة التامة بمراتب الرواة؛ لأن علم العلل رأس علوم الحديث وأدقها وأعلاها قدرًا؛ ولذلك تواردت عبارات النقاد الأوائل في بيان هذا، وظهر جليًا في عباراتهم المتنوعة، كما يتبين ذلك مما يأتي:

- «معرفةُ الحديثِ إلهامٌ[٢] ، فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك»[٣]
- «إنكارُنا الحديثَ عِنْد الجهَّالِ كِهَانةٌ[٤] »[٥]، وقال« لأن أعرفَ علَّة حديثٍ أحبُّ إليَّ من أن أستفيد عشرة أحاديث »[٦]
- وقال علي بن المديني: « رُبما أدركت علة حديث بعد أربعين سنة»[٧]

(١) تأصيل علم علل الحديث، ص٩١

(٢) الإلهام: «هُوَ اسْم لما يهجس فِي الْقلب من الخواطر بِخلق الله فِي قلب الْعَاقِل، فيتنبه بذلك، ويتفطن، فيفهم الْمَعْنى بأسرع مَا يُمكن، وَلِهَذَا يُقَال: (فلَان مُلْهَم) إذا كَانَ يعرف بمزيد فطنته وذكائه مَا لَا يُشَاهِدهُ»الكليات، الكفوي، ١٧٣/١، ومعنى الإلهام عند المحدثين: « أنه ملكة عقلية، وفهم دقيق، يُودعه الله تعالى فيمن عُرف مع عدالة الدين، برجاحة العقل، وطُول الممارسة، وكثرة الاعتناء بمسائل علم الحديث ودقائقه، ولا سيما علم علل الحديث»يُنظر: علل الحديث بين النظرية والتطبيق العملي، د/ أحمد معبد عبدالكريم، د/محمد نصر اللبان، ص٧٦، مكتبة الإيمان، ط١، ٢٠١٦م.

(٣) قاله عبدالرحمن بن مهدي، معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص١١٢، شرح علل الترمذي، ٤٧٠/١

(٤) الكهانة: تأتي في العربية على عدة معان، منها الإخبار بالغيب، والْعَرَبُ تُسَمِّي كل من تعاطى عِلْمًا دَقِيقًا كاهِناً.» يُنظر: لسان العرب ١٢٨/١٣

(٥) قاله عبدالرحمن بن مهدي، علل الحديث: ابن أبي حاتم، ٣٨٩/١، جامع العلوم والحكم، ابن رجب، ص٤٨٤،ط١، دار السلام، القاهرة،(د:ت) .

(٦) علل الحديث: ابن أبي حاتم، ٢٨٧/١

(٧) الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب، ٢٥٧/٢

- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: « سمعتُ أبي يقولُ: جرى بيني وبين أبي زُرْعة يومًا تمييزُ الحديثِ ومَعْرِفتُهُ، فجعَلَ يذكُرُ أحاديثَ وعِلَلَهَا، وكذلك كُنْتُ أذكُرُ أحاديثَ خطأ، وعِلَلَهَا، وخَطَأَ الشيوخِ، فقال لي: يا أبا حاتم، قَلَّ مَنْ يفهمُ هذا! ما أَعَزَّ هذا! إذا رَفَعْتَ هذا من واحد واثنَيْنِ، فما أقلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هذا! وربما أَشُكُّ في شيء أو يتخالجني في حديثٍ، فإلى أنْ ألتقي معك لا أَجِدُ مَنْ يشفيني منه. قال أبي: وكذلك كان أمري. »[١]
- قال الحاكم النيسابوري:« معرفة علل الحديث من أجلّ هذه العلوم»[٢]
- قال ابن الصلاح: «اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِّ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدَقِّهَا وَأَشْرَفِهَا، وَإِنَّمَا يَضْطَلِعُ بِذَلِكَ أَهْلُ الْحِفْظِ وَالْخِبْرَةِ وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ»[٣]
- قال الخطيب البغدادي« فإن مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ أَجَلِّ أنواع عُلُومِ الْحَدِيثِ »[٤]
- قال ابن كثير:« هو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حُفاظهم: معرفتنا بهذا كِهانة عند الجاهل، وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعوجه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزّيوف، والدنانير والفُلوس»[٥]
- قال ابن حجر« وهذا الفنُّ أغمضُ أنواع الحديث وأدقُّها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله فهمًا غائضًا، واطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة، ومعرفة ثاقبة؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم؛ كابن المديني، والبُخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم وأمثالهم، وإليهم المرجع في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطّلاع على غوامضه، دون غيرهم ممَّن لم يُمارس ذلك. »[٦]
- قال البقاعي« النّقادُ الذينَ لهم اليدُ الطولَى في معرفةِ العللِ، فإنهم قليلٌ جداً، وغالبُ المحدّثينَ - وإنْ سُمّوا حُفّاظاً - لا يبلغونَ هذهِ الدرجةَ، فَهُم وإن كانت فيهم أهليةُ التصحيحِ والتضعيفِ، لا يصلونَ إلى رتبةِ أولئكَ»[٧]

(١) الجرح والتعديل، ٣٥٦/١، علل الحديث: ابن أبي حاتم، ٢٨٧/١
(٢) معرفة علوم الحديث، ص١١٩
(٣) علوم الحديث، ابن الصلاح،٩٠/١
(٤) الجامع لأخلاق الراوي، الخطيب، ٢٤٩/٢
(٥) اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ،٦٣/١، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢
(٦) النكت، ابن الصلاح،(٧١١/٢، ٧٧٧) .
(٧) النكت الوفية، البقاعي،٢٩٠/١

- « هو علم لا يمكن للمحدث التفوق والبراعة فيه إلاّ بعد أن يُتقن في سائر علوم الحديث إتقانًا تامًا؛ فلأن سائر علوم الحديث مع كل جزئياته داخلةٌ في علم العلل، وخادمةٌ ومُكملةٌ له»[١]
- « إن هذا العلم يعتمد على الممارسة العملية، والتجربة الطويلة في البحث العلمي»[٢]

« وأوَّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث: ابن سيرين، ثمَّ خلفه أيوبُ السِّختياني، وأخذ ذلك عنه شُعبة وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي وأخذ عنهما أحمد، وعلى بن المديني، وابن معين وأخذ عنهم مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم...، وجاء بعد هؤلاء جماعة منهم: النسائي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وقلَّ من جاء بعدهُم مَن هو بارع في معرفة ذلك، حتى قال أبو الفرج الجوزيّ في أول كتابه "الموضوعات": قلَّ من يفهم هذا، بل عُدِم والله أعلم»[٣]

ولا يُفهم من النصوص السابقة في صعوبة علم العلل وغرابته أنه لا قيام لشأنه، ولا رفع لمناره بعد أهله الأوائل، فإن أصوله وقواعده باقية وطرائق أصحابه متداولة، تعتمد على الفهم والذكاء والخبرة ودقة البحث والتفتيش، إلا أنّ من جاء بعدهم لا يبلغ شأوهم ومنزلتهم فيه. [٤]

أبرز من تكلم في هذا العلم الشريف:

- الإمام محمد بن سيرين البصري. (ت: ١١٠هـ) .
- الإمام أيوب السختياني البصري. (ت: ١٣١ هـ) .
- الإمام شعبة بن الحجاج البصري. (ت: ١٦٠ هـ) .
- الإمام يحيى بن سعيد القطّان البصري. (ت: ١٩٨ هـ) .
- الإمام عبدالرحمن بن مهدي البصري. (ت: ١٩٨ هـ) .
- الإمام يحيى بن معين. (ت: ٢٣٣ هـ) .
- الإمام علي بن المديني. (ت: ٢٣٤ هـ) .
- الإمام أحمد بن حنبل. (ت: ٢٤١ هـ) .
- الإمام محمد بن إسماعيل البخاري. (ت: ٢٥٦ هـ) .

---

(١) العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي، د/ همام سعيد، ص١٢٣، دار العدوى – عمان الأردن، ط١،(د:ت) .
(٢) العلة وأجناسها، ص١٠٦
(٣) جامع العلوم والحكم، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ص١٠٧، دار المعرفة – بيروت، ط١، ١٤٠٨ه، وللدكتور ماهر الفحل عناية كبيرة في تسمية أئمة العلل قد أوردها في كتابه: الجامع في العلل والفوائد،١/ ٣٩: ٤٩
(٤) تأصيل علم علل الحديث، ص ٩٨

- الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري. (ت: ٢٦١ هـ) .
- الإمام يعقوب بن شيبة البصري. (ت: ٢٦٢ هـ) .
- الإمام أبوزرعة الرازي(ت: ٢٦٤ هـ) .
- الإمام أبو حاتم الرازي(ت: ٢٧٧ هـ) .
- الإمام محمد بن عيسى الترمذي. (ت: ٢٧٩ هـ) .
- الإمام أبوبكر البزار البصري. (ت: ٢٩٢هـ) .
- الإمام أحمد بن شعيب النسائي. (ت: ٣٠٣ هـ) .
- الإمام أبو بكر الخلال البغدادي(ت: ٣١١ هـ) .
- الإمام العقيلي الحجازي. (ت: ٣٢٢ هـ) .
- الإمام ابن أبي حاتم الرازي. (ت: ٣٢٧ هـ) .
- الإمام ابن عدي الجرجاني. (ت: ٣٦٥ هـ) .
- الإمام على بن عمر الدارقطني البغدادي. (ت: ٣٨٥ هـ) .
- الإمام ابن القطان الفاسي. (ت: ٦٢٨ هـ) .
- الحافظ ابن رجب الحنبلي. (ت: ٧٩٥هـ) .
- الحافظ ابن حجر العسقلاني. (ت: ٨٥٢ هـ) .
- الحافظ السخاوي. (ت: ٩٠٢ هـ) .

- الخاتمة والتوصيات: لا يسعنا بعد هذا التطواف إلا أن نجمل أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث وذلك فيما يلي:
- مصطلحات الإعلال كثيرة ومتداخلة، ولكل واحد منها دلالته وحكمه، والجامع بين هذه المصطلحات هو التفرد والمخالفة.
- الاهتمام بدراسة المصطلحات الحديثية الواردة في كتب العلل عند المتقدمين، والاعتناء بموازنة ما أصّلة متأخرو العلماء في نقد الحديث بصنيع متقدميهم.
- إعادة قراءة المصطلحات الحديثية وفقًا لفهم أصول مدرسة المتقدمين لا استعمال المتأخرين.

ثبت أهم المصادر والمراجع

- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ) ، ت: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٢
- ألفية الحديث، الحافظ العراقي، ت:أحمد محمد شاكر، ط١، عالم الكتب، ١٩٨٨م.
- الأم، الشافعي، دار المعرفة – بيروت، د:ت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م
- التخريج وأثره في كشف العلة دراسة نظرية وتطبيقية، متعب بن خلف بن متعب، بحث منشور ،جامعة الطائف.
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ)، ت: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م
- جامع العلوم والحكم، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة – بيروت، ط١، ١٤٠٨ه، وللدكتور ماهر الفحل عناية كبيرة في تسمية أئمة العلل قد أوردها في كتابه: الجامع في العلل والفوائد،١/ ٣٩: ٤٩
- خطوات دراسة الحديث المعل، علي بن مصلح الزبيدي، بحث منشور بمجلة والدراسات الإسلامية والبحوث الأكاديمية، د:ت، القاهرة.
- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨هـ
- ديوان كعب بن زهير، والبيت من بحر البسيط، حققه وشرحه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٩٩٧م، الأفعال، ابن القوطية
- ردّ الحديث من جهة المتن، د.معتز الخطيب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر،ط١، بيروت،٢٠١١م.
- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت: ٨٠٦هـ) ، ت:عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م.
- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) ، تحقيق: د: صبحي السامرائي، ط٢، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، ت: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- العلة وأجناسها عند المحدثين، مصطفى باحو، دار الضياء.
- العلة وأجناسها، مصطفى باحو، المكتبة الإسلامية،ط٢٠١٥،١م.
- علل الحديث بين النظرية والتطبيق العملي، د/ أحمد معبد عبدالكريم، د/محمد نصر اللبان، مكتبة الإيمان، ط١، ٢٠١٦م.
- العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي، د/ همام سعيد، ص١٢٣، دار العدوى – عمان الأردن، ط١،(د:ت) .
- غريب الحديث، الخطابي، ت:عبدالكريم إبراهيم الغرباوي،ط٢، جامعة أم القرى.
- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ) ، عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م،
- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: ٩٠٢هـ) ، ت: علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، والنكت الوفية
- قواعد العلل وقرائن الترجيح، د.عادل عبدالشكور الزرقي، الجمعية العلمية السعودية للنشر، ١٤٣٢هـ.
- قواعد العلل؛ وقرائن الترجيح، عادل الزرقي، ، دار المحدث، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٥هـ.
- كتاب الكليات، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ت: عدنان درويش - محمد المصري
- المحكم المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]، باب: العين واللام، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) ، ت: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) ، ت:السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م

- معرفة مدار الإسناد، محمد مجير الخطيب الحسني، دار الميمان للنشر والتوزيع، د:ت.
- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م
- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، ط١، نشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م